متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الثالث والعشرون - يناير 2021

سُبل التصدّي للإرهاب الإلكتروني في الفضاء السيبراني .. 2

لجنة مكافحة الإرهاب الأوروبية .. 5

غسل الأموال مَنفذٌ لتمويل الإرهاب .. 8

التحالف يُوقّع مذكّرتي تعاونٍ مع جامعة نايف والأكاديمية المالية

وقّع التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الأربعاء الموافق 23 ديسمبر 2020م مذكرةَ تعاونٍ مشترك مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيَّة، وبهذه المناسبة أكّد اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، الأمينُ العام للتحالف المكلَّف، أن توقيع المذكِّرة يأتي في إطار سعي التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب للتعاون المشترك والتنسيق مع المنظَّمات والمراكز العربية والإسلامية والدَّولية، وأعرب عن تطلعه لاستثمار هذا التعاون بين التحالف والجامعة، بطريقة علمية منهجية، وعلى نحو منتظم، في المجالات البحثيّة والدراسات، بما يعزز الرؤية المشتركة، ويسهم في تبادل الزيارات والمعلومات والإصدارات الإعلامية والتدريب.

وأثنى معالي الدكتور عبد المجيد البنيَّان، رئيسُ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيَّة، على العمل الكبير الذي يضطلع به التحالف في محاربة الإرهاب بمجالاته (الفكري، والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، والعسكري) موضِّحًا أن هذه الشراكة ستُسهم في خِدمة المجتمعات العربية والإسلامية.

وتُعَدُّ هذه المذكرة هي الثانية في شهر واحد، إذ وقّع التحالف مذكِّرةَ تعاونٍ مع الأكاديمية المالية يوم الإثنين 14 ديسمبر 2020م. وأشاد الأستاذ مانع آل خمسان، المديرُ العام للأكاديمية المالية، بجهود التحالف في محاربة الإرهاب، ودعم الجهود العالمية الرامية إلى حفظ الأمن والسِّلم الدَّوليين.

وفي سياق آخر استقبل اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، الأمينُ العام المكلَّف للتحالف، يوم الخميس 17 ديسمبر 2020م، سعادةَ سفير جمهورية بنغلاديش الشعبية لدى المملكة العربية السعودية، الدكتور محمد جافيد باتواري، والوفدَ المرافق له لبحث سبل التعاون والتنسيق في الجوانب المشتركة.

التحالف يحتفل باليوم الوطني للإمارات وبيوم الاستقلال لليبيا

بحضور أمين عام التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، والقائد العسكري للتحالف، وممثّلي الدول الأعضاء، ومنسوبي التحالف؛ أقام ممثّلُ دولة الإمارات العربية المتحدة في التحالف، العميد الركن راشد محمد الظاهري، احتفالًا في الثاني من ديسمبر، بمناسبة اليوم الوطني 49 لدولة الإمارات، وأشار فيه إلى القيم الأصيلة الراسخة في وجدان الشعب، وإلى الدور الريادي الذي تنهض به دولة الإمارات، حيث تشكل نموذجًا استثنائيًا في التنمية عبر تحقيق إنجازات علمية واقتصادية تمثل إضافة نوعية نحو مستقبل أفضل لشعبها وللأمتين العربية والإسلامية.

كذلك أقام ممثّلُ دولة ليبيا في التحالف، العميد الدكتور الطيار الركن مصطفى إبراهيم علي سويسي، احتفالًا في 24 من ديسمبر، بمناسبة استقلال ليبيا، عبَّر فيه عن أهمية المناسبة ورمزيتها الكبيرة لدى الشعب الليبي، مؤكدًا أن بلاده ماضية في طريق التعافي من المحن التي ألمت بها، وعائدة بإذن الله إلى ركب إخوانها من العرب والمسلمين لتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار والبناء.

سُبل التصدِّي للإرهاب الإلكتروني في الفضاء السيبراني

د. صالح السعد مقدادي

لم يعُد خطرُ الإرهاب الإلكتروني في الفضاء السيبراني عبر وسائل التواصل الاجتماعي خافيًا، فقد بات خطرًا مرعبًا، وتهديدًا جادًّا لبنية المجتمع، ولا سيَّما لفئة الشباب، وللأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب على اختلاف أنواعه وصوره. وذلك أن الفضاء السيبراني أصبح أحدَ الملاذات الآمنة للتنظيمات الإرهابية؛ لبثِّ سمومها في غُضون عقائدها وأفكارها؛ بغية اصطياد المزيد من الضحايا على حين غِرَّة. وقد بلغ عددُ مواقعها على الإنترنت مئات الآلاف، وتبثُّ خطاباتها ومنشوراتها وأخبارَها باثنتي عشرة لغة، وهذا يعني مخاطبتَها فئات مختلفة الأجناس واللغات والأديان والثقافات؛ لاستقطاب داعمين ومتبرِّعين، وتجنيد مقاتلين ومؤازرين، وغير ذلك.

المواجهة الحازمة

في سبيل تعزيز مواجهة هذا المدِّ الفضائي الإرهابي الخطِر، لا بدَّ من اتخاذ جميع السُّبل والتدابير والطرق اللازمة والمتاحة من قِبَل الأجهزة المعنية؛ سواء أكانت أجهزة أمنية، أو إعلامية، أو توعوية، أو تقنية، وغير ذلك من أجهزة مختصَّة. كلٌّ في مجال اختصاصه واهتمامه؛ لرصد الإرهاب الإلكتروني وتتبُّعه بدقَّة، وذلك بتوظيف المجالات الآتية:

1) المجال الإعلامي:

يكون توظيفُ المجال الإعلامي بتعزيز دور الإعلام الرسميِّ وغير الرسمي في التصدِّي المباشر للمواقع الإلكترونية التي تروِّج للفكر المتطرف والسلوك الإرهابي على الإنترنت عمومًا، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي خصوصًا. ويكون أيضًا برفع اهتمام الإعلام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية التي تهزُّ الوِجدانَ والمشاعر الفردية والجماعية، مثل إبراز ضحايا الإرهاب وأعدادهم وأحوالهم ومعاناتهم، ولا سيَّما فئةِ الضعفاء في المجتمع كالنساء والأطفال والشيوخ، ما يعزِّز توجيهَ رسالة إعلامية مؤثِّرة ومُجدية في نفوس الجماهير عامَّة. وكذلك قيامُ الأجهزة الأمنية والإعلام الأمني باعتماد خُطة للتوظيف الأمني لشبكات التواصل الاجتماعي للتصدِّي للتطرف والإرهاب، ورصد المواقع الإلكترونية المشبوهة ومتابعتها ومراقبتها، وتعزيز التعاون بين الإعلام الأمني ووسائل الإعلام الأخرى على جميع الصعُد الوطنية؛ بهدف التآزر الفاعل لرصد المواقع التي تغذِّي الفكرَ المتطرف العنيف، الذي غالبًا ما يُفضي إلى أعمال إرهابية مروِّعة، والتصدِّي لها بحزم، وكشف مخططاتها ووسائلها.

ومن المهمِّ جدًّا اعتمادُ ضوابطَ واضحة وخاصَّةٍ بالمتابعة الإعلامية للحدَث الإرهابي والجماعات الإرهابية، آخذين في الحسبان عددًا من الأمور المهمَّة، نذكرها على النحو الآتي:

- اعتمادُ إعلاميين متخصِّصين ومؤهَّلين تأهيلًا جيِّدًا للمتابعة الإعلامية المتعلِّقة بالتطرف والإرهاب على اختلاف أنواعه وصوره وطرائقه.
- تمحيصُ ما تنشره الجماعاتُ الإرهابية في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، والتدقيق فيه، وعدم الأخذ به، والحذَر من اعتماد هذه المواقع أو جعلها مصادرَ موثوقة مأمونة.
- الحرصُ على عدم المبالغة في نشر المعلومات والتهديدات التي تبثُّها الجماعات الإرهابية في شبكة الإنترنت؛ لئلا يؤثرَ ذلك في مشاعر المواطنين خوفًا ورهبة، ويصنع لتلك الجماعات هالةً من التوجُّس في نفوس العامَّة، وصورة ذهنية من الصعب محوُها أو تغييرها.
- إبرازُ جهود الأجهزة الأمنية المختصَّة في مكافحة الإرهاب الإلكتروني ومكافحته والتصدِّي له، مما يعزِّز ثقةَ المواطنين والمجتمع بأسره بحضور هذه الأجهزة وكفاءتها وخبرتها وقدرتها.

2) المجال التوعوي التثقيفي:

يكون توظيفُ المجال التوعوي التثقيفي بوضع خُطة وطنية للتوعية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين، ولا سيَّما الفئاتِ المستهدَفة، وتعريفهم بطرق الجماعات الإرهابية ووسائلها المختلفة في استدراج الشباب والشوابِّ إلى دروب الباطل ومَهاوي التهلُكة. وكذلك نشرُ أسماء المواقع الإلكترونية المشبوهة، وتحذير المواطنين من الدخول إليها أو التعامل معها بأيِّ نمط من أنماط التعاون. وتُعنى بتنفيذ هذه الخطة جميعُ الجهات ذات الصِّلة من الإعلام الوطني، والإعلام الأمني، والإعلام الديني، والإعلام التربوي، والإعلام الشبابي، والأسرة والمدرسة. فضلًا عن إجراء الدراسات والبحوث المتخصِّصة

في مختلِف جوانب الإرهاب الإلكتروني وأنواعه وصوره وتجلِّياته وآثاره، والاستفادة منها في مجال المواجهة والتصدِّي، وكذلك تعزيز إسهام المواطنين الواعي في التعاون مع الأجهزة المعنية والمختصَّة بالإبلاغ عن حالات الإرهاب الإلكتروني.

3) المجال التقني:

يكون توظيفُ المجال التقني باتِّباع عدد من الإجراءات العملية الضرورية على النحو الآتي:

- إعدادُ فريق عمل إلكتروني متخصِّص ومدرَّب ومؤهَّل بكفاءات وتقنيات حديثة متطوِّرة، يُعنى بالرقابة الدائمة ورصد مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها الجماعاتُ المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، والتصدِّي الحازم لها؛ بتعطيلها وحَجبها، والتعامل معها بطرق علمية ونفسية وتقنية متطوِّرة وغير تقليدية، وملاحقة المشبوهين والمرتبطين بها وتتبُّعهم والإيقاع بهم.

- الاهتمام الجادُّ باستفادة الأجهزة الأمنية المختصَّة من المواقع المتطرفة والإرهابية، كونها مصادرَ معلومات مهمَّة يمكن دراستُها وتحليلها وتفسيرها والتنبُّؤ بها، ومواجهتها بالمستوى الفكري واللوجستي نفسه، بل والتفوُّق عليها باستخدام أسلحتها وأساليبها وأدواتها ومواقعها نفسها، من ذلك: دراسةُ العَلاقة بين الجماعات الإرهابية، والأفكار الإرهابية المطروحة، والخطط والإستراتيجيات الإرهابية المختلفة، والبيانات الصادرة عنهم.

- الدفعُ بأعداد من عناصر الأمن المدرَّبة والمحترفة للانضمام إلى هذه المواقع على مدار الساعة، بهدف تدميرها تدميرًا تامًّا، أو على الأقلِّ إفساد خُططها، ونشر تصحيح علمي ومنطقي وموضوعي للمعلومات الدينية الشرعية الواردة فيها، ما يُفقدها حيويتها والثقةَ بها، وتصبح مواقع مُخترَقة بدلًا من أن تكون مُخترِقة للمواقع الرسمية الحكومية وغيرها.

- استحداثُ عدَّة مواقعَ إلكترونية مدروسة دراسةً دقيقة؛ علميًّا ودينيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا، بأفكار وطروحات وسَطية معتدلة، تُظهر الحقَّ وتنقُض الباطل وتفنِّد دعاواه؛ لتكونَ سلاحًا فتَّاكًا في مواجهة المواقع المتطرفة والتكفيرية، وتبرز التسامحَ والوسطية والاعتدال في أحكام الشريعة الإسلامية السَّمحة، بعيدًا عن فكر الغلوِّ والتكفير والقتل والتدمير.

- التنسيقُ مع مزوِّدي خِدْمات الإنترنت المختلفة؛ بغرض التعاون الحثيث في الإبلاغ عن النشاطات الإرهابية الظاهرة والملموسة، ولا سيَّما تلك التي تتضمَّن تهديدات لمنشآت ومؤسسات حيوية أو لأفراد ذوي شخصيَّات اعتبارية.

- التنسيقُ مع الشركات المالكة والمتحكِّمة بمحرِّكات البحث المختلفة، ومِنصَّات التواصل من مثل: جوجل، يوتيوب، ياهو، فيس بوك، تويتر؛ وذلك للحيلولة دون استخدام الإرهابيين لهذه المواقع المشهورة والمطروقة، في بثِّ أفكارهم المتطرفة، وخطاباتهم الإرهابية.

- الاهتمامُ بعمليات التمويل الإلكتروني، وذلك بتعزيز الرقابة الصارمة على بعض المواقع الإلكترونية المشبوهة التي تقدِّم دعايات وإعلانات وخِدْمات مقابل مبالغَ مالية كبيرة، على الرغم من أنها تبدو في ظاهرها مواقعَ عادية لا شُبهةَ فيها، ولكنَّها على الحقيقة واجهةٌ لخليَّة متطرفة أو جماعة إرهابية.

- سنُّ قوانينَ وتشريعاتٍ إلكترونية، ووضعُ لوائحَ شديدة وحاسمة؛ لمكافحة الإرهاب بجميع أنواعه وصوره، ومن ذلك إساءةُ استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يضمن أن تُسَدَّ جميع الثُّغرات والفجَوات التي تكتِّف جرائم الإرهاب الإلكتروني، والتحرِّي والتحقيق فيها وفي أدلَّة إثباتها.

- إعدادُ متخصِّصين ذوي خبرات وكفاءات أمنية وقضائية متميِّزة؛ علمًا ودرايةً ومهارة وحِذقًا؛ للتحرِّي والتحقيق في قضايا التطرف والتطرف العنيف والإرهاب عامَّة، والإرهاب الإلكتروني السيبراني خاصَّة، وتعزيز التوعية والتثقيف والتبصير بقوانين مكافحة الإرهاب وتشريعاتها.

- تشجيعُ عقد اتفاقيات ثنائية ومتعدِّدة الأطراف بين الدول ذات الاهتمام المشترك، على المستوى الإقليمي والدَّولي الأممي، تختصُّ بجرائم الإرهاب الإلكتروني وسُبل التصدِّي لها، وتبادُل المعلومات والأدلَّة بشأنها، ومن ذلك المساعدةُ القانونية المتبادلة، وتسليمُ المتَّهمين والمشتبَه بهم والمجرمين الذين ثبتت إدانتهم.

الهيئة التنسيقية الوطنية الهولندية للأمن ومكافحة الإرهاب
ذراع هولندا في منع الأزَمات والكوارث

لا تدَّخر هولندا جهدًا في مجال مكافحة الإرهاب، ومن وسائلها المنتهَجة لتحقيق النجاح في ذلك المجال تحديدُ الأفراد المُحتمَل تورُّطهم في الإرهاب ومراقبتهم، والحرص على أمن الأشخاص المستهدَفين والمباني المعرَّضة للخطر. وفي سبيل الحدِّ من التهديدات التي قد تعطِّل المجتمع الهولندي، فإن الهيئة التنسيقية الوطنية الهولندية للأمن ومكافحة الإرهاب تسعى جاهدةً لحماية هولندا ودعمها، بالتنسيق مع الشركاء في الحكومة ومجتمع البحوث والقِطاع الخاص؛ حتى تضمن دوامَ الأمان والحماية للبنية التحتية الحيوية لهولندا.

نموذج يُحتذى

قبل إنشاء هذه المنظَّمة كان لدى الحكومة المركزية منظمةٌ واحدة لمكافحة الإرهاب، والحفاظ على الأمن الإلكتروني والأمن القومي وإدارة الأزَمات. وبتوحيد جهود هذه المنظمة مع شركائها في قِطاع الأمن، أصبحت هولندا مكانًا آمنًا ومستقرًّا؛ إذ إن جُلَّ اهتمامها منعُ الاضطراب الاجتماعي في المنطقة، ولا يتأتَّى ذلك إلا بتعاون مختلِف الأطراف لمعالجة مسائل الأمن القومي، وتشجيعها على اتخاذ تدابيرَ مُجدية.

يشتمل برنامجُ الوكالة المشترك لهذه المنظَّمة على إجراءات تهدِفُ إلى منع التهديدات الإرهابية المحتمَلة للأمن القومي على الأراضي الهولندية، ومتابعتها ومكافحتها. إذ إن وجود مورد بشري يشرفُ على وظائفَ تتعلَّق بإدارة الأزَمات ومكافحة الإرهاب وتقييم المخاطر والأمن الإلكتروني يضمنُ مشاركةً فاعلة للمعلومات بين جميع وحَدات هيكل فريق العمل.

وإن مشاركة جميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال الأمن القومي خارج الحكومة، كالسُّلطات المحلِّية ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والشركات الخاصَّة، تجعل النهج شاملًا ومتعدِّد التخصُّصات. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المنظمة طوَّرت برامجَ كثيرةً من قبلُ بالتنسيق مع وكالات أخرى، مثل "برنامج العمل الهولندي الشامل لمكافحة النهج الإرهابي"، وقدَّمت تقاريرَ دوريةً موجَّهة إلى الحكومة والقِطاعات الاقتصادية من جهة، وإلى عامَّة الجمهور والسُّلطات المحلِّية والشركات الخاصَّة من جهة أخرى. وقد بات النموذجُ الهولندي وآثاره في الساحة الدَّولية علامةً فارقة في النهج الشامل للأمن.

وتهدِفُ هذه المنظمةُ، التي ترأسُها وزارة الأمن والعدل الهولندية، إلى أن تَبقى نموذجًا يُحتذى به في بَسْط الأمن، وتسعى لتكونَ في مقدِّمة الجهات المؤثِّرة المشاركة في العملية. إن الإستراتيجية المشتركة التي تجمع الشركاء العاملين في مجال الوقاية والاستجابة الأمنية في الحكومة والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصَّة تتطلَّع إلى توحيد المبادرة بقصد تبادل المعارف والخبرات والموارد التشغيلية لمكافحة الاضطرابات الاجتماعية ومنعها.

واجبات وأهداف

تتجلَّى الواجباتُ الرئيسة للمنسِّق الوطني الهولندي للأمن ومكافحة الإرهاب في الآتي:

- تحديد التهديدات ونِقاط الضعف وتفسيرها وتبادلها وتقييمها (حدِّها الأدنى أو الأساسي أو الحَرِج) ثم مكافحتها والحدِّ منها.
- تعزيز مرونة القِطاعات الحيوية والهياكل والشبكات.
- مراقبة الأفراد وحمايتهم، وكذلك الوكالاتُ والقِطاعات الحيوية.
- إدارة الأزَمات والتنسيق والتواصل.
- ضمان الأمن الإلكتروني.
- دعم التعاون الدَّولي (الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وحِلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

هيكل المنظمة

يبلغ عددُ موظَّفي المنظمة نحو 300 موظف، إضافةً إلى مكتب يضمُّ عددًا من الإدارات: قسم التحليل والإستراتيجية، وقسم مكافحة الإرهاب، وقسم الأمن الإلكتروني، وإدارة المرونة، وإدارة المراقبة والحماية، وأمن الطيران المدني، إضافة إلى المركز الوطني للأزَمات، والمركز الوطني لتنسيق العمليات.

في حال حدوث أزمة وطنية أو ذات طابع فوق إقليمي، تعمل لجنةُ التنسيق الوطنية عملَ المركز بدعم من المركز الوطني لتنسيق العمليات. ولمَّا كان الأول ينسِّق جهودَ السلطات وعملية صنع القرار على مستوى الحكومة المركزية، ويضمن إبقاء كلٍّ من الجمهور والسُّلطات المعنية على علم بكلِّ التفاصيل، يعمل الأخير على تنسيق الإجراءات اللازمة للسيطرة على الأزمة. أما في حالة حدوث الأزمة على المستوى المحلِّي أو الإقليمي، فإن التعامل يكون مع السُّلطات الإقليمية أو المحلِّية، بدعم من المركز الوطني للأزَمات لتزويدها بالمعلومات والمشورة الموثوقة.

إن الهيئة التنسيقية الوطنية الهولندية للأمن ومكافحة الإرهاب هيئةٌ تنسيقية مسؤولة عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، والأمن الإلكتروني، والأمن الداخلي، وإدارة الأزَمات، وتضمن مشاركةَ الجهات الفاعلة المنتمية إلى مجالات مختلفة، مثل الحكومة المركزية، والأعمال التجارية الخاصَّة، ومنظمات المجتمع المدني، والسُّلطات المحلِّية والإقليمية، والباحثين، وذلك لتبادل الخبرات والمعارف بين عدد من الجهات الفاعلة والوكالات المختصَّة.

لجنة مكافحة الإرهاب الأوروبية
إشرافٌ على الصُّكوك القانونية وضمانُ تطبيقها

لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي (CDCT) هي هيئةٌ حكومية دَولية، تسعى إلى تحقيق أهداف مجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب. ومن أهمِّ هذه الأهداف الرئيسة للجنة الإشرافُ على الصُّكوك القانونية لمجلس أوروبا، وضمان تطبيقها تطبيقًا دقيقًا بنجاح. وتسعى اللجنةُ إلى اتخاذ الوسائل والأدوات اللازمة للخبراء الدَّوليين؛ لتحليل التطوُّرات في مجال مكافحة الإرهاب، والاستجابة لها على نحو فاعل.

ويتجلَّى كلُّ ذلك بالعمل وَفقَ المعايير الدَّولية وتطبيقها بما يخدم الأهداف المسطَّرة؛ إذ تستند اللجنةُ في ذلك إلى مبادئ المنع والمقاضاة والحماية. وقد كُلِّفت لجنةُ مكافحة الإرهاب وضعَ أدوات فاعلة للصُّكوك القانونية غير الملزمة، وتتمثَّل هذه الأدواتُ أساسًا في التوصيات والمبادئ التوجيهية المقترَحة على الدول الأعضاء للنظر فيها، ثم تطبيقها في مكافحة النشاط الإرهابي.

في العامَين المُنصرمَين 2018–2019م، كانت أهمُّ أولويات لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي هي: تطويرُ إستراتيجية مجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب في المدَّة من 2018م إلى 2022م، ودراسةُ جَدوى الموافقة على تعريفٍ قانوني لمفهوم (الإرهاب) تتَّفقُ عليه جميعُ دول أوروبا. والتطرقُ لظاهرة الأجانب من المقاتلين الإرهابيين والعائدين منهم. ودراسةُ إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت، وأثر مشاركة النساء والأطفال في الإرهاب، ومناقشةُ العَلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظَّمة.

وتتيح اللجنةُ مِنصَّةً تقدِّم معلومات عن الوضع التشريعي والمؤسَّسي لمكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، لتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز التنفيذ الفاعل للصُّكوك القانونية لمجلس أوروبا المعنية بمكافحة الإرهاب. وإن المركز يساعدُ على تقدير جهود الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب ومساعيها، مع الالتزام باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتقدِّم اللجنةُ المركزية لمكافحة الإرهاب والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان صحيفةَ وقائع قابلةً للتحديث بانتظام، بشأن قضايا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلِّقة بمكافحة الإرهاب.

ومن الأعمال الأخرى لهذه اللجنة تقديم مُلخَّصات إقليميةً عن القدُرات التشريعية والمؤسَّسية لمكافحة الإرهاب، ورصدُ التوقيعات والتصديقات، والإشرافُ على إعداد قاعدة بيانات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلِّقة بقضايا مكافحة الإرهاب.

وقد دعا وزراءُ العدل الأوروبيون في مؤتمرهم الخامس والعشرين، لجنةَ الوزراء إلى النظر في إمكانية إنشاء سجِلٍّ أوروبي للمعايير الوطنية والدَّولية، مع منح الأولوية لمعايير مكافحة الإرهاب. ولتلبية هذا الطلب دأبَت اللجنةُ منذ عام 2004م على نشر موجَزات على مستوى البلدان تتضمَّن معلوماتٍ عن التشريعات والسياسات المتعلِّقة بمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء ومراقبتها بانتظام.

وتتعاون اللجنة تعاونًا وثيقًا مع عدَّة هيئات دَولية، على غِرار المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وللنجاح في مكافحة الإرهاب مكافحةً شاملة، وضعَ مجلسُ أوروبا عدَّة اتفاقيات، إضافة إلى بروتوكولات أخرى، بعضُها يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالإرهاب، وبعضُها الآخر يرتبط بالتحدِّيات الأخرى التي قد تؤدِّي إليه.

ومن أهمِّ الاتفاقيات المتعلِّقة بالإرهاب تعلُّقًا مباشرًا: الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب (رقم 90 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب (رقم 196 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية المتعلِّقة بغسل عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها، وبتمويل الإرهاب ماليًّا (رقم 198 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا).

أما أهمُّ الاتفاقيات المتعلِّقة بالتحدِّيات الأخرى التي قد تؤدِّي إلى الإرهاب، فهي: الاتفاقية الأوروبية المتعلِّقة بجرائم الإنترنت (رقم 185 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، واتفاقية غسل عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها (رقم 141 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية بشأن تعويض ضحايا جرائم العنف (رقم 116 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية المتعلِّقة بنقل الإجراءات في المسائل الجنائية (رقم 73 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادَلة في المسائل الجنائية (رقم 30 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا)، والاتفاقية الأوروبية المتعلِّقة بتسليم المجرمين (رقم 24 في سلسلة معاهدات مجلس أوروبا).

إرهاب الذئاب المنفردة

د. محمد يزيد ذو القبلي

يُراد بمصطلح "الذئاب المنفردة" الإرهابيون الذين يرتكبون أعمالَ عنف دون التنسيق مع أيِّ جماعة أو دون اتباع أيِّ جهة. ولم تكن الذئابُ المنفردة تُشكِّل تهديدًا كبيرًا للدولة مثل الجماعات الإرهابية، أما الآن فقد تغيَّر الوضع، وأظهرت جائحةُ كورونا أن الفرد الواحد يمكن أن يكون تهديدًا كبيرًا للدولة. ومن المسلَّم به أن الهجَمات الإرهابية المنفردة أقل شيوعًا مقارنةً بهجَمات الجماعات الإرهابية.

خطر الهجَمات المنفردة

إن الهجَمات المنفردة يمكن أن تكون خطِرة وقاتلة، ففي عام 1995م ارتكب الإرهابي الأمريكي تيموثي جيمس ماكفي، مجزرةً عبر عمليات تفجير في مدينة أوكلاهوما، أودت بحياة 168 شخصًا، وجرح أكثر من 680 آخرين. وهو الهجوم الإرهابي الأكثر فتكًا في تاريخ أمريكا. وفي ديسمبر 2015م هاجم زوجان حفلَ عيد ميلاد في سان برناردينو، أدَّى إلى وفاة 14 شخصًا. وفي يونيو 2016م قتل الإرهابي المنفرد عمر متين، 49 شخصًا في ملهًى ليلي في أورلاندو بفلوريدا في إحدى أعنف الهجَمات على الأراضي الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م.

يعود مفهومُ الذئاب المنفردة إلى عام 1983م، عندما نشر لويس بيم عضوُ جماعة "كو كلوكس كلان" المتطرِّفة، وأريان نيشنز بيانًا يدعو إلى "مقاومة بلا قيادة" تجاه الحكومة الأمريكية. وأشار بيم إلى أن أدوات وكالات المخابرات وإنفاذ القانون ليست مُجدية تجاه فردٍ منعزل لا يشارك خُططه ونيَّاته الآخرين.

ومنذ منتصف التسعينيات ازداد عددُ الجرائم الإرهابية التي ارتكبها اليمين المتطرف بلا قيادة، ما أدَّى إلى انتشار عمليات الذئاب المنفردة. وفي 11 سبتمبر 2001م أسفرت هجَماتُ القاعدة الإرهابية عن تدمير مروِّع أودى بحياة كثيرين، مما أدَّى إلى تحوُّل الأنظار عن اليمين المتطرِّف. ونُسبت التفجيرات التي وقعت في بالي وإستانبول وموميساسا وهجَمات القطارات في مدريد إلى بروز إرهاب تنظيم القاعدة.

أثر الجماعات الإرهابية

بعد تنظيم القاعدة اكتسب تنظيمُ داعش شهرةً عالمية عام 2014م، عندما سيطر على الموصل وشمال العراق، لكن بحلول مارس 2019م فقَدَ التنظيم معظم أراضيه في العراق وسوريا وتحوَّل إلى خلايا متمرِّدة. وقد تعلَّمت الجماعاتُ الإرهابية من خسائرها في الحروب المباشرة في الشرق الأوسط، فاتبعت سياسات مختلفة تعتمد على دعاية مكثَّفة في الإنترنت ومواقع التواصل، بتقديم خطابات عاطفية، وإبراز ما تعدُّه فسادًا لدى الحكومات.

وتتبادل الجماعاتُ الإرهابية خبراتها التقنية، ومنها صنعُ الأجهزة المتفجِّرة باستخدام موادَّ متاحة للجميع، وتنشر أساليب تنفيذ الهجَمات الإرهابية الفردية في الإنترنت. وعندما يقرِّر المتعاطفون التصرفَ فرديًا كذئاب منفردة، فإنهم يتحوَّلون من مجرَّد متعاطفين، إلى إرهابيين نشطين وخطِرين.

خصوصية الذئاب المنفردة

لتهديد الذئاب المنفردة خصوصية تميزها، ذلك أنه عندما يعمل الإرهابيون ضمن جماعة، عادةً ما تتمكن أجهزةُ الأمن من اختراقهم، وغالبًا ما تكون وكالاتُ

إنفاذ القانون ووحَدات مكافحة الإرهاب قادرةً على تتبُّع أعضاء الجماعة؛ إذا قُبض على أيٍّ منهم، وتكون المعلوماتُ المجموعة عن العضو المقبوض عليه مفيدةً جدًا في تحديد هيكل قيادة الجماعة، وطريقة نشاطها ووسائلها. ما يؤدِّي إلى القبض على بقية أعضاء المجموعة.

لكن الوضع أشدُّ تعقيدًا لدى الذئاب المنفردة، فقد يصعُب جدًا اكتشافُهم؛ لأنهم يعملون بمفردهم دون اتصال أو تفاعل، ولا يثيرون الشكَّ فيهم، ولا سيَّما عند استخدامهم أسلحةً خفيفة كالسكاكين، حتى عندما يستخدمون الأسلحةَ النارية يصعُب الكشف عنها قبل تنفيذ العملية الإرهابية.

ومع أن الذئابَ المنفردة تشنُّ هجَماتها بمفردها، غالبًا ما تكون لها صلةٌ ما بالتنظيمات الإرهابية، كالتواصل عبر منتديات الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدأ تطرفُ كثير من الذئاب المنفردة عبر الإنترنت ووسائل الإعلام. أجرى باحثون في جامعة ولاية بنسلفانيا في عام 2013م استقصاءً بشأن تفاعل 119 إرهابيًا من الذئاب المنفردة من بيئات مختلفة فكريًا ودينيًا وثقافيًا، واكتشفوا أن 64% من الحالات كان الأصدقاءُ وأفراد العائلة على دراية فيها بعزم الفرد على ممارسة نشاط إرهابي.

ويمكن للذئاب المنفردة أن يكونوا خطرًا جسيمًا فيما لو استخدموا السلاحَ البيولوجي أو الفيروسي. ففي أبريل 2020م اتُّهم شخصان في أميركا بارتكاب جرائمَ إرهابية بعد الادِّعاء بأنهما كانا يحاولان عمدًا نشرَ فيروس كوفيد 19. أما أولهما فاتُّهم بارتكاب خدعة الأسلحة البيولوجية، ويواجه عقوبةً قد تصل إلى خمس سنوات في السجن الاتحادي، وأما الآخر فتبيَّن أن التهديدَ كاذب.

التصدِّي للذئاب المنفردة

لمنع هجَمات الذئاب المنفردة يمكن اتخاذُ خطوات وقائية شتَّى؛ منها تحديدُ الأسباب الجذرية للإرهاب ومعالجتها. ومن حسن الحظِّ أن قرار مجلس الأمن رقم 2250 الصادر سنة 2015م يُؤكِّد أهميةَ معالجة الظروف والعوامل المؤدِّية إلى التطرف بين الشباب. ولتحقيق ذلك هناك حاجةٌ إلى العمل الجماعي، والمشاركة الجادَّة بين المجتمعات والأفراد في محاربة الإرهاب، ويجب تنظيمُ جهود مكافحة التطرف وقياس أثرها بدقة، واستخدام الوسائل الناعمة والصُّلبة وفق مقتضيات الحال. فأحيانًا تكون جهودُ نزع التطرف أكثر جدوى، اعتمادًا على مستوى مشاركة المشتبَه بهم، ولتحقيق ذلك يجب أن تكونَ سلطات إنفاذ القانون قادرةً أولًا على تحديد هؤلاء المشتبَه بهم. وقد أثبتت نتائجُ التحقيق والملاحقة القضائية مرارًا أنه عندما تتوافر المعلوماتُ وتُحلَّل بدقة، فإن الإستراتيجيات والقوانين تكون أكثرَ تأثيرًا ونجاحًا.

لذلك يجب وضعُ الإطار القانوني والمؤسسي اللازم في حيِّز التنفيذ، وهذا يشمل تحديثَ قوانين مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتنسيق بين الوكالات والهيئات المحلِّية والدَّولية. وبتعاون جميع الأطراف يمكن منعُ هجَمات الذئاب المنفردة أو الحدُّ منها.

أخيرًا تجدر الإشارة إلى أن فيروس كورونا 19 أحدث مجالًا جديدًا لمكافحة الإرهاب، فقد صُنِّف الفيروس على أنه "عامل بيولوجي" في بعض الدول كالولايات المتحدة؛ لذا فإن أولئك الذين يهدِّدون بنشره هناك يمكن اتهامُهم بالإرهاب. وعلى الدول الأخرى أن تحذوَ حذوها، ومن الضروري التعاونُ والتنسيق بين الحكومات، وصياغةُ سياسة جديدة لمحاربة إرهاب الذئاب المنفردة، ولا سيَّما في سياق الأسلحة البيولوجية.

غسل الأموال
مَنفذٌ لتمويل الإرهاب

د. عماد الدين أحمد

شغلت جرائمُ غسل الأموال وتمويل الإرهاب العالمَ وأرهبته؛ لخطَرها الكبير وآثارها المدمِّرة في الاقتصاد العالمي، وتهديدها استقرارَ النظام المالي والاستثمار، فضلًا عن استنزاف الموارد والمقدَّرات. ولهذا أجمعت القوانينُ الدَّولية على تجريمها، ونهضت المنظماتُ العالمية إلى مواجهتها ومكافحتها.

تحرير المصطلح

يُقصَد بمصطلح غسل الأموال العملياتُ التي تُخفَى فيها مصادرُ الأموال غير المشروعة؛ لسَتْر الصلة بينها وبين الأنشطة الإجرامية الناتجة عنها أو المستخدَمة فيها؛ بهدف جعل هذه الأموال تبدو في الظاهر مالًا مشروعًا لا شُبهة فيه، فيسهُل نقله وتحويله واستثماره وإنفاقه، لمدِّ الجماعات الإرهابية والعصابات المنظَّمة بالموارد اللازمة لممارسة نشاطاتهم المزعزعة للأمن والسِّلم العالميين، وللاقتصادات الوطنية والعالمية، مستغلِّين ضعفَ الأنظمة المالية وتعقيداتها، وفروق ما بين قوانين الدول وأنظمتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيَّما المناطقِ ذات الضوابط والأنظمة القانونية الهشَّة، التي يتخذها الإرهابيون ساحاتٍ لتعاملاتهم المشبوهة.

أما تمويل الإرهاب فيرتبط بالدَّعم المالي للجماعات الإرهابية المسلَّحة والمنظمات الإجرامية، بجمع الأموال المشروعة أو غير المشروعة، وتيسير المعاملات المالية المشبوهة، وإمداد الإرهابيين بالأموال في أرجاء العالم؛ لتمكينهم من شنِّ هجَماتهم في كلِّ مكان يستهدفونه؛ إذ تحتاج الجماعاتُ الإرهابية والمنظمات الإجرامية إلى مواردَ ماليةٍ ضخمة للدعم والمساندة في تنفيذ عملياتها الإرهابية والإجرامية. لذا لم تألُ تلك الجماعاتُ الإرهابية جهدًا في تحصيل هذا المال القذر؛ حفاظًا على بقائها واستمرارها، وإمدادًا لعملياتها ومخطَّطاتها.

وأفاد مركزُ السياسة الدَّولية الأميركي في تقرير له نُشر في 6 مايو 2020م أن تنظيم داعش يستخدم الأموالَ التى يحصل عليها في دفع رواتب أعضاء التنظيم ومقاتليه؛ لضمان استمراره وبقائه. مؤكِّدًا أن تلك الأموال تدعم التنظيمَ على نحو كبير، لإبقاء عَلاقته بخلاياه النائمة في العراق، مخصِّصًا لها رواتبَ شهريةً تبلغ (200 إلى 250 دولارًا) للجندي، و(500 إلى 600 دولار) للقائد. وكانت نشرت صحيفةُ "الديلي تلغراف" البريطانية تقريرًا استقصائيًّا نُشر في أول أبريل 2019م عن اكتشاف السُّلطات البريطانية سرقةَ مليارات من الجنيهات الإسترلينية من أموال دافعي الضرائب البريطانية، عبر شبكة سرِّية مكوَّنة من بريطانيين آسيويين، كانت تستخدم طرقًا سرِّية عبر باكستان وأفغانستان، لنقل تلك الأموال إلى الجماعات الإرهابية.

الموارد والأساليب

تنوَّعت الموارِدُ المالية غير المشروعة للأنشطة الإجرامية، ومن أهمِّها: الاتِّجار بالمخدِّرات والممنوعات، وبيع النفط غير القانوني، والاتِّجار بالبشر، وسرقة الآثار، والتهريب وبيع السلاح، والسطو والسلب والنهب، والفساد والاختلاس، وبيع العُملات وشراؤها، والمعاملات المالية غير القانونية والمشبوهة. مستخدمين في سبيل ذلك أساليبَ شتَّى، وَفقَ ثلاث مراحلَ رئيسة هي:

- **الإيداع:** هي المرحلةُ الأولى، وتكون بإيداع الأموال وغيرها في النظام المالي عبر البنوك الدَّولية، والبنوك التجارية، والبنوك البريدية، وشركات الأوراق المالية، ومكاتب الصِّرافة، والجمعيات السكنية، أو أيِّ نوع من المشروعات التي يمكن أن تقبلَ الدفع النقدي.

● **التمويه:** هي مرحلةُ استبدال الأموال المشبوهة وغيرها بأصول أخرى، أو نقلها أو تحويلها؛ للحيلولة دون تعقُّب السلطات لها، بغرض إخفاء المصدر أو المقصد غير المشروع. ومن ذلك: بيع العُملات وشراؤها، والاستثمار السريع في الأسهم والسندات، والاستثمار في المنتجات القائمة على التأمين، أو الاستثمار في المشروعات المشتركة، أو تحويل الأموال من دولة إلى أخرى، ولا سيَّما بين الدولة ذات الإجراءات المالية والقانونية الهشَّة، كإيران وبنما والبهاما وموريشيوس.

● **الدمج:** هي المرحلةُ الأخيرة، وهي عمليةُ تحويل الأموال المشبوهة أو الأموال المخصَّصة لنشاط غير مشروع، إلى موجودات مشروعة ومال نظيف يبدو سليمَ المصدر والمآل، وذلك بدمج هذه الأموال في النُّظم المالية المشروعة والنظيفة، مثل: العقارات والممتلكات، والأسهم، والعُملات الرَّقْمية كالبيتكوين.

وإن هذه الأساليبَ ليست خطواتٍ متتابعةً دائمًا في العمليات الإجرامية لغسل الأموال؛ إذ إن هذه الأموالَ قد تُستخدَم مباشرة في نشاط إجرامي أو استثماري وَفقًا للنظام المالي دون إيداع أو تمويه أو دمج.

الجهود الدَّولية

كانت الضرورة مُلحَّة لتشديد الأنظمة والقوانين المكافحة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع دول العالم، وتفعيل التعاون الدَّولي المشترك في التصدِّي لهذا الوباء الفتَّاك، ولا سيَّما في المناطق التي يتخذها الإرهابيون ملاذاتٍ آمنةً لعملياتهم المشبوهة، وتحديث تلك الأنظمة والقوانين باستمرار، والسعي إلى تكاملها ضمن منظومة مالية عالمية واحدة، إضافةً لتعزيز الحوكمة والإدارة المالية ونزاهتها وسلامتها محلِّيًّا ودَوليًّا وعالميًّا، سدًّا للثُّغرات التي يمكن أن ينفُذَ منها الإرهابيون والمتواطئون في غسل الأموال وتبييضها. ومن أهمِّ المنظمات والمؤسسات الدَّولية المكافحة لغسل الأموال:

مجموعة العمل المالي المعنيَّة بمكافحة غسل الأموال (فاتف - FATF)

أُنشئت المجموعة بدعم من قمَّة مجموعة السبع في اجتماعها بباريس عام 1989م، وتضمُّ عددًا من الدول الأعضاء بلغ عددها 39 عضوًا، منها المملكةُ العربية السعودية. وتعد مجموعة فاتف مسؤولةً عن وضع المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع المنظمات الدَّولية المعنية كالبنك الدَّولي، وصندوق النقد الدَّولي، والأمم المتحدة، والبنك المركزي الأوروبي، والإنتربول. وقد أصدرت المجموعةُ توصياتٍ ومعاييرَ قابلة للتطبيق عالميًّا للحكومات الوطنية لمساعدتها على تنفيذ نظُم مُجدية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويستفيد منها اليوم أكثرُ من مئتي دولة وسُلطة قضائية تتَّبع ما تسنُّه من تدابيرَ ومعاييرَ وتوصيات.

وبلغ عددُ توصيات مجموعة العمل المالي أربعين توصيةً خاصَّة بغسل الأموال، وتسعَ توصيات خاصَّة بتمويل الإرهاب وتجريمه؛ لتشمل هذه التوصياتُ: سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنسيقها، ونظام العقوبات المالية المتعلِّقة بهذه الجريمة، والإجراءات الوقائية للمؤسسات المالية والخِدْمات المالية وتعاملات المستفيدين، والدول ذات المخاطر العالية، والأعمال والمهن غير المالية، والشفافية والملكية، ووَحَدات الاستخبارات المالية، ومسؤوليات سُلطات إنفاذ القانون والتحقيق، وتدابير التعاون الدَّولي، والمساعدات القانونية المتبادلة، ومعاهدات تسليم المجرمين، وغيرها من النُّظم والقوانين والتشريعات والإجراءات الساعية إلى القضاء على جريمتَي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وَحدة إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة المنظَّمة وغسل الأموال

أُنشئت هذه الوَحدةُ ضمن مكتب الأمم المتحدة المعنيِّ بالمخدِّرات والجريمة "UNODC"؛ لتنفيذ "البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، وعوائد الجرائم، وتمويل الإرهاب" الذي أُطلق عام 1997م استجابةً للتفويض الممنوح لمكتب الأمم المتحدة المعنيِّ بالمخدِّرات والجريمة، بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدِّرات والمؤثِّرات العقلية" المعتمَدة في عام 1988م. وقد عُزِّزت مسؤولياتُ هذه الوَحدة عام 1998م، بصدور الإعلان السياسي وتبنِّي تدابير مكافحة غسل الأموال من قِبل الجمعية العامَّة للأمم المتحدة في جلستها الخاصَّة العشرين؛ فوسَّعت نطاقَ التفويض ليشملَ الجرائم الخطِرة، وليس الجرائمَ المتعلِّقة بالمخدِّرات فحسب.

صندوق النقد الدَّولي

أسهم الصندوقُ إسهامًا كبيرًا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر برنامج تقييم القِطاع المالي ومبادرة المركز المالي الخارجي، اللذَين تضمَّنا تقييمًا كاملًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأطلق في عام 2009م صندوقًا استئمانيًّا لتمويل المساعدات التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أسهمت فيه المملكةُ العربية السعودية.

البنك الدَّولي

يشجِّع البنك الدَّولي في عملياته المتعلِّقة بالقِطاع المالي على اتخاذ تدابيرَ لمكافحة تدفُّق الأموال غير المشروعة إلى الأنظمة المالية لدول العالم، للإحاطة بالإجراءات المتخذة لمكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإهارب.

ولذا أُنشئت منظَّماتٌ وهيئات عدة في عدد من دول العالم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

غسل الأموال والتقنية

إن النموَّ السريع للأصول المعمَّاة (المشفَّرة)، والتقلُّبَ الحادَّ في أسعار تداولها، وروابطها غير المعرَّفة بدقَّة مع العالم المالي التقليدي، كلُّ ذلك يمكن أن يُنشئَ مكامنَ خطرٍ جديدة. وقد أشار تقريرٌ للأجهزة الأمنية الإسبانية نُشر في 27 أكتوبر 2019م إلى أن "فارس قطيني" المسؤولَ عن خليَّة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في إسبانيا، كان يدير شبكةً واسعة لغسل الأموال في مدريد وضواحيها، وبعض مدُن الساحل الشرقي في إسبانيا مثل كاستيون وفالينسيا. وكان يُشرف على تسع شركات للبناء والنقل والخِدْمات الصحية والعناية بالمسنِّين، يستخدمها لإرسال الأموال إلى سوريا بواسطة نظام "حوالة" الذي يستخدمه تنظيمُ القاعدة لتمويل أنشطته وعملياته، بتوظيف شبكة مترامية الأطراف تمرُّ عبر تركيا والأردنِّ ولبنان وسوريا.

وتسعى الجماعاتُ الإرهابية والمنظَّمات الإجرامية إلى طرق ملتوية لغسل هذا المال المحصَّل من عملياتهم الإجرامية، ومن أهمِّ تلك الطرق وسائلُ التقنية وشبكة الإنترنت، ولا سيَّما الويب العميق "ديب ويب Deep Web"، والويب المظلم "دارك ويب Dark web" التي صارت ملاذًا للإرهابيين وأنشطتهم. لذا أولت الدولُ والمنظمات العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذا الجانبَ أهميةً كبيرة، وسعَت إلى إغلاق منافذه التي يسلكُ منها الإرهابيون في أعمالهم وتجاراتهم، ففي يوليو عام 2017م أُغلِق سوقُ ألفاباي (AlphaBay) الذي كان أكبرَ أسواق المعاملات غير المشروعة على شبكة الإنترنت، عقبَ عملية دَولية قادتها الولايات المتحدة، بعد أن ظلَّت هذه السوقُ لأكثر من عامين ساحةً لبيع المخدِّرات وأدوات القرصنة الإلكترونية، والأسلحة والموادِّ الكيميائية السامَّة على مستوى العالم. وقد جرى تداولُ أكثر من مليار دولار أمريكي باستعمال عُملة البيتكوين وغيرها من الأصول المعمَّاة (المشفَّرة) الأقلِّ شهرة فيه، قبل إخراج هذا الموقع من شبكة الإنترنت. ولا تزال عُملة البيتكوين محطَّ مضاربات، ولا تخضع لأيِّ رقابة مصرفية أو قانونية، ويقتصر تداولها على المنصَّات الإلكترونية.

الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا
مبادرة بحثية لمكافحة التطرف والإرهاب

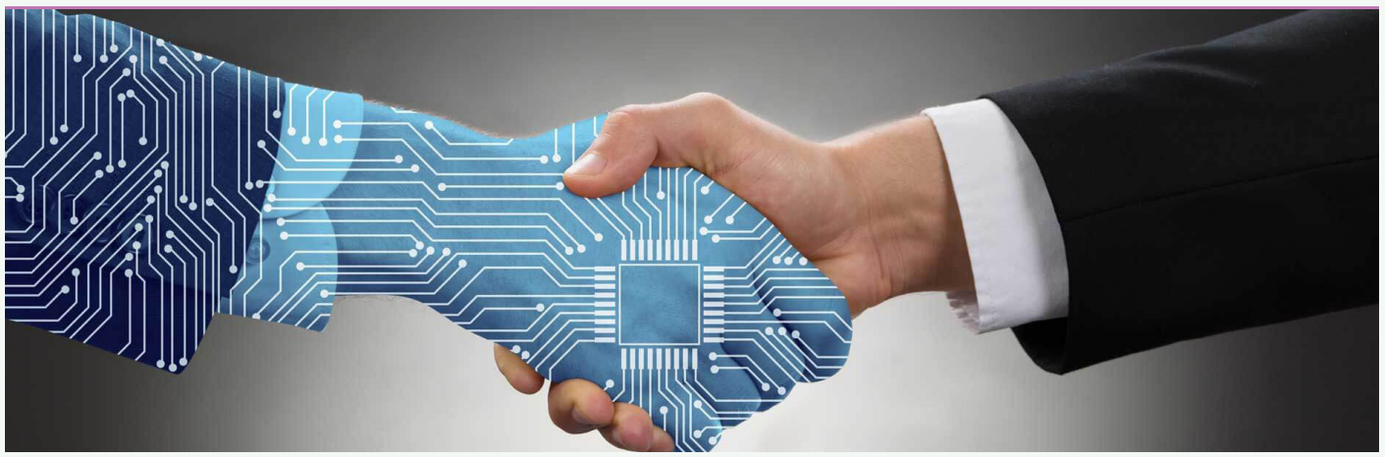

مع انتشار التقنية على نطاق واسع واستخدامها في مناحي الحياة المختلفة، سعى المتطرفون إلى توظيفها لتحقيق مآربهم بسهولة، ومن ذلك استعمالُ الإنترنت ومواقع التواصل؛ لنشر أفكارهم المتطرفة. ومن هنا كان لا بدَّ من وضع حلول لمكافحة أنواع التطرف الإلكتروني، فكانت الشبكةُ العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET).

وهي مبادرةٌ بحثية أكاديمية مستقلَّة، يدعمها منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT)، وتموِّلها المؤسساتُ الصناعية، وتهدفُ إلى التصدِّي للإرهابيين، بفهم أعمق لتصرُّفاتهم وطرائق استخدامهم التقنية. ويشرف عليها المركزُ الدَّولي لدراسة الأصولية (ICSR)، وهو مركز بحثيٌّ تابع لقسم دراسات الحروب في كلية كينغز في لندن.

يُجري روَّاد الشبكة بحوثًا لمعرفة أحدث نشاطات الإرهابيين في مجال التقنية، وهم ينتشرون في أمريكا، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا، وأستراليا. ويساعدهم فريقٌ ينتشر في مناطقَ أخرى أيضًا كشمال إفريقيا، وشرق المتوسط، وجنوب آسيا. وهناك أنصارٌ تقتصر مهمَّتُهم على إجراء بحوث في مجال مكافحة الإرهاب القائم على التقنية.

تُعنى الشبكة بتمكين الخبراء من التحقيق الموسَّع في القضايا الجدلية المتعلِّقة بالعنف القائم على التطرف والتقنية، وتتَّسمُ بحوث الشبكة بقوَّتها من حيثُ المصادرُ والأدلَّة الأكاديمية؛ لضمان نتائجَ قابلة للتنفيذ. وتسعى الشبكة لتحديد العَلاقة بين النشاطين الافتراضي والواقعي للتطرف العنيف، وتُراعي في عملها مبادئَ حقوق الإنسان في حرية التعبير، وتعزيز التعاون الأكاديمي بين الباحثين في هذا المجال. تتناول الشبكة ستةَ مجالات بحثية رئيسة، هي: العَلاقة بين السلوك في الإنترنت والأضرار الواقعة خارج الإنترنت، والموازنة بين خصوصية المستخدم وأمن الدولة وحقوق الإنسان، وأنماط التطرف العنيف الناشئة أو التي لم تنل حظَّها من الدراسة، وتحسين التعاون الأكاديمي بين الممارسين، ومشاركة البيانات، وتبادل الملفَّات ومنصَّات التواصل، واستكشاف حدود التدابير الخوارزمية وشرحها.

تُدرك الشبكة أهميةَ عمل جامعي المعلومات المتعلِّقة بالمحتوى الإرهابي، والدارسين والمحلِّلين لها. وهي تضمن حريةَ عملهم، وتحثُّهم على الإحاطة التامَّة بما ينشرون، ومعرفة فوائد إتاحة المعلومات للجمهور وأضرارها، وعدم إعادة صياغتها -عن غير قصد- بطريقة تمجِّد الإرهاب أو تعزِّز أهدافَ الجماعات المتطرفة العنيفة.

مجلَّة الإرهاب والعنف السِّياسي محطُّ اهتمام الباحثين وصُنَّاع القرار

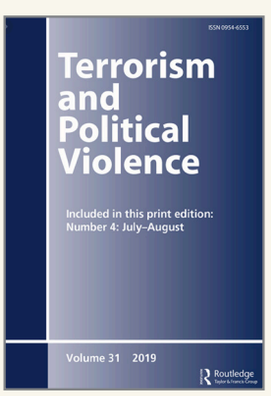

رابط المجلة

هي مجلَّة متعدِّدة التخصُّصات، تعزِّز الدراسات في القضايا المرتبطة بالعنف السياسي والإرهاب، وتهدفُ إلى إضفاء الجدِّية الأكاديمية، وتشجيع الدراسات المقارنة، والاهتمام بالمعنى السياسي للنشاط الإرهابي. ومن أبرز موضوعاتها: الروابط بين العنف السياسي والجريمة المنظَّمة، عنف المتمرِّدين والدول، المظاهرات وأعمال التمرُّد، الثورات، أثر وسائل التواصل الاجتماعي، الإرهاب وحقوق الإنسان. ومنها أيضًا: الإرهاب والسياسة العامَّة، الدِّين والعنف، الأحزاب السياسية والإرهاب، التقنية والإرهاب، الإرهاب اليميني المتطرف.

تعتمد المجلَّة على عددٍ من التخصُّصات ووجهات النظر النظرية، إضافةً إلى المناهج المقارنة العملية؛ لتقديم بعض الأعمال الرائدة في مجال يفتقر إلى الدقَّة. وتُفرد المجلة أيضًا أبوابًا لمتابعة الندَوات المتخصِّصة بالموضوع، ومجلَّدات محرَّرة لدراسة موضوع مهمٍّ دراسة عميقة. وتخضع جميعُ البحوث والمقالات المقدَّمة إلى هذه المجلة للفحص الأوَّلي والتقويم، ثم تخضع المقالات البحثية لفحص مراجعة الأقران، من قِبَل محكَّمَين اثنين على الأقل.

وقد باتت مجلَّة الإرهاب والعنف السياسي محطَّ اهتمام كثير من الباحثين الأكاديميين، وصُنَّاع القرار، والمتخصِّصين الأمنيين المعنيين بفهم العنف السياسي.

كشف المستور "الإرهابي اللاعقلاني"

وأساطير الإرهاب المستمرَّة

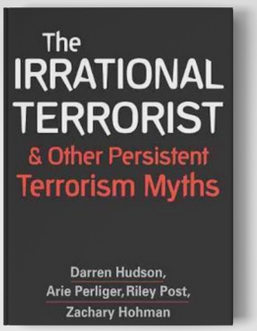

Author: Darren Hudson
Arie Perliger
Rile Post
Zachary Hohman
Publisher: Lynne Rienner Publishers
Date: January 28, 2020
ISBN-10: 1626378509

رابط الكتاب

تُظهر استطلاعاتُ الرأي أن معرفة الجمهور بظاهرة الإرهاب لا تتجاوز حقيقةَ أنه وجهةُ نظر مشوَّهة يُروِّج لها ترويجًا سيِّئًا. ومثلما كان الحالُ مع ظاهرة "الأرض المسطَّحة" التي أسست مفاهيمَ خاطئة مبكِّرة، على الرغم من وفرة الأدلَّة التي تدحضها، فإن مؤلِّفي كتاب "الإرهابي اللاعقلاني" يقدِّمون أدلَّةً على المفاهيم الخاطئة الشائعة المتصلة بالإرهاب، مع نظرة عامَّة يَسهل الوصولُ إليها عن حقائق الإرهاب، ويوضِّحون تحليلَهم بدراسة بعض الحالات، ويستندون في ذلك إلى المرجعيات الدينية والاقتصادية للإرهابيين، وإلى طبيعة المنظَّمات الإرهابية ومدى انتشارها؛ لتقديم تفسيرات منطقيةً قائمة على حقائق دوافع الجماعات الإرهابية وسلوكها.

يتناول الكتابُ عدَّة محاورَ تعالج موضوع الإرهاب من جوانبَ شتَّى، بدءًا من المعتقدات السائدة عن الإرهاب، وكيفية معرفته وَفقَ مؤشِّرات ودلائلَ محدَّدة، ثم مدى صحة تنفيذ العمليات الإرهابية باسم الدِّين. وتُعنى محاورُ أخرى بإبراز أشهر الأساطير التي التصقت بالإرهابي، وتعرِّج في محاورَ لاحقة على أثر وسائل الإعلام والحكومات وتعدُّد مساعيها لمكافحة الإرهاب. وفي الختام يحاول مؤلِّفو الكتاب وضعَ كل شيء في نصابه، حتى تكتملَ الصورة الحقيقية لهذه الظاهرة، وتتضحَ معالمها التي بواسطتها يستطيع العالَم وحكوماته والهيئات المجنَّدة لمكافحة الإرهاب وضعَ الحلول التي تعالج استفحالَ هذه الظاهرة وتكافحها.

أما الأسطورةُ الأولى فتقول: إن الإرهاب (ضحايا اليأس)؛ فيُشاع أن الإرهاب الذي يجتاحُ عالمنا سببه اليأس وفِقدان الأمل، وأنه بإمكاننا تغييرُ الحال باعتماد عملية سياسية تمنح الإرهابيين بعضَ ما يطمحون إليه، ويزعمون أن الإرهاب في هذه الحالة سيتوقف. وأما الأسطورةُ الثانية فهي: الإرهاب (منفِّذون أفراد)؛ فقد تبنَّت وسائلُ الإعلام فكرةَ أن الإرهاب جماعيٌّ في الظاهر، لكن تنفيذ العمليات ينبُع من أفراد. وأما الأسطورةُ الثالثة فهي: (الدعم الدَّولي) لحلِّ الصراع؛ إذ إن هذا الدعمَ المزعوم قائمٌ فقط في حدود المصالح، دون المساس بقوَّة عَلاقات الدول بعضها ببعض. وهناك أسطورةٌ أخرى تصدَّت لها دراسةُ (راند) ترى أنه يمكن التنبُّؤ مبكِّرًا بنزوع الشخص إلى العنف أو الإرهاب، استنادًا إلى أصوله أو معتقداته. وهذا حكمٌ مُجحِف وظالم وعنصري، يجعل بعضَ المعتقدات متطرفةً دون معتقدات أخرى.

أشكال الحرب

حرب العصابات والحرب الحضرية والإرهاب

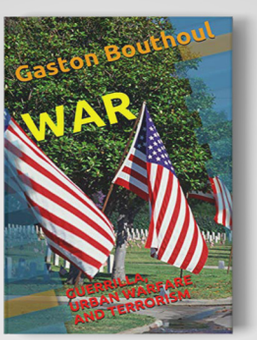

Author: Gaston Bouthoul
Publisher: The Author
Date: March 11, 2020
ASIN: B085THH654

رابط الكتاب

صاغ جاستون بوثول (1896– 1980م) مصطلحَ "علم الحرب" ثم نظَّر له بوصفه علمًا قائمًا بذاته. وكان قدَّم عام 1937م فكرةً لإنشاء علم سلام متعدِّد التخصُّصات، ملتزمًا بالتحقيق في أسباب الحروب وتحليل هيكلها وآثارها. ويهدِفُ هذا الفرعُ من العلم إلى دراسة الجهات التابعة والمستقلَّة لتحقيق السلام الدائم على الصعيدَين الوطني والدَّولي، وقد عجَّلت الحربُ العالمية الثانية بتحقيق الفكرة.

وفي عام 1945م أنشأ بوثول مؤسسةً علمية بحثية باسم "المعهد الفرنسي لعلم الحرب" في باريس، واختار لهذا العلم اسم "علم الحرب"، ليكونَ مختلفًا عن المصطلحات الشائعة آنذاك، وليكون دقيقًا في التعبير عن موضوعه وخصائصه الفردية تجاه ما يتصل بالحرب من خُطط ووسائل (الإستراتيجيات والتكتيكات). ووفقًا للمصدر اليوناني لعلم الحرب، فإن موضوعاته تُعنى بالحرب والنزاع والصِّراع والقتال والقوانين التي تحكم الحربَ في مواقفَ مختلفة. وعلى هذا، فإن هذا العلم يهدِفُ إلى اكتشاف أسباب الحروب وحفظ حقوق الناس في الحياة. أما دافعُ علماء الحرب فهو إدراكُ الحرب لأجل السلام، وهو ما تجسِّده مقولة: "إذا كنتَ ترمي إلى السلام فابدأ بدراسة الحرب". وتختلف هذه المقولة عن المقولة الرومانية: "إذا كنتَ ترمي إلى السلام فاستعدَّ للحرب". وهناك اختلافٌ جوهري في المبادئ التوجيهية الساعية إلى السلام، فمثلًا في الاستعدادات للحرب يجب ملاحظةُ أيِّ تعهُّدات مقلقة أو جائرة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدِّيَ معرفةُ مصادر الحروب والنزاعات المسلَّحة وأسبابها إلى بدء أعمال لصالح السلام.

يفترض علماءُ السياسة البحثَ في ظاهرة الحرب والنزاعات المسلَّحة بطريقة تُشرك الكثير من التخصُّصات، وليس التخصُّصات العسكرية فقط. إن اكتشاف الحرب يحقِّق أغراضًا مهمَّة لقيادتها بكفاءة. كانت العلومُ العسكرية (علوم الدفاع) تهدِفُ إلى تحقيق النصر على خصم محتمَل، وذلك لضمان السيادة على البلد. ويمكن الاستفادةُ من معرفة الحرب ومصادرها وأسبابها في القضاء على الظاهرة، وفي الشروع فيها في الوقت نفسه أيضًا. لذلك كان موضوع الحرب علمًا وفنًّا ضمن مجال اهتمام الباحثين المتخصِّصين، ويبدو أن الاهتمام المعرفي الثنائي لعلم الحرب وفنِّها مهم جدًّا؛ لأن الغرض منه الحدُّ من الحروب.

التحالف يقيم ندوته الشهرية بعنوان:
فهم أشكال التطرف وأدواته تمهيدًا لمواجهته إعلاميًّا

اختتم التحالفُ الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الاثنين 2020/12/28م بمدينة الرياض، ندوته الشهرية الثانية عشرة الأخيرة لعام 2020م بعنوان: "فهم أشكال التطرف وأدواته تمهيدًا لمواجهته إعلاميًا"، التي قدَّمها الدكتور فهد بن عبد العزيز الغفيلي، بحضور الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب المكلَّف، اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي، والقائد العسكري في التحالف، الفريق متقاعد رحيل شريف، وممثلي الدول الأعضاء، ومنسوبي مركز التحالف. تناول الدكتور الغفيلي في الندوة أشكال التطرف وأدواته ومؤشرات التطرف المتشدد، إضافة إلى الطرق التجنيديَّة الحديثة عبر الوسائل الإعلامية والمنصات الرقمية، وطرق التأثير التي تتبناها الجماعات الإرهابية المتطرفة، إضافةً إلى أشكال الجيوش الإلكترونية على الإنترنت.

وقد أكَّد اللواءُ المغيدي أن هذه الندوة تأتي في مجال محاربة الإرهاب إعلاميًا، وهو المجال الثاني من مجالات عمل التحالف، إذ إنها تكشف سبل الجماعات المتطرفة، وأدوات عملها، عبر استغلال المنصات الرقمية والإعلامية في التجنيد.

الإستراتيجية في جلسات عمل
لمنسوبي مركز التحالف

عقد مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب جلَسات عمل تدريبية لمنسوبيه بعنوان (الإستراتيجية: مفاهيمُ عامَّة وآلياتُ بناء)، أعدَّتها وقدَّمتها إدارةُ الإستراتيجية في المركز. تناولت الجلَساتُ مفاهيم الإستراتيجية وأهدافها وخصائصها، وطرقَ صياغة الرؤية والرسالة، وتحديد الأهداف، وقياس نتائج الأداء.

استمرَّت الجلَساتُ ثلاثة أيام، تضمَّنت عروضًا مرئيَّة تستخدم أسلوبَ السرد القصَصي لتوصيل مفهوم الإستراتيجية، وكيفية تطبيق أدواتها وتقنيَّاتها؛ بما يضمن إتقانَ الموظفين تطبيقَ الأهداف الإستراتيجية، ونقل الأهداف التشغيلية والتنفيذية لمرؤوسيهم؛ لتحقيق أهداف التحالف. وتضمَّنت أيضًا عددًا من التمارين العملية التطبيقية في بناء الإستراتيجية.